التصنيف للكليات النحوية ومعاييره في شرحي القطر والشذور لابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)

Classification of Grammar Faculties and Its Standards in Explanation of Al-Qatar and Al-Shadhur by Ibn Hisham Al-Ansari (d. 761 AH)

- **محمد ذنون يونس**

جامعة الموصل/ كلية التربية للبنات/ العراق

- **محمد إحسان محسن**

كلية التربية الأساسية

جامعة الموصل/ كلية التربية للبنات/ العراق

Mthanoon42@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 15 / 10/ 2019 تاريخ القبـول: 15 /12/ 2019

ملخّص

يتناول هذا البحث المعايير العلمية التي اعتمد عليها ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) وهو يصنف المادة النحوية ويجري التقسيمات الكلية فيها، لأن عملية التصنيف تحتاج إلى أسس تكون بمثابة المنطلقات لأي تصنيف لمفهوم كلي عام، وهو ما كان يسميه علماؤنا المتقدمون بـ(اعتبارات التقسيم)، فلكل تقسيم اعتبار ومرجعية ينطلق منها القاسم للمادة العلمية.

واستدعى هذا البحث الرجوع إلى شرحي القطر والشذور ومحاولة استنباط الأسس العلمية والمعايير المعتمدة في عمليات التصنيف والتبويب، وقد أشرنا قسماً منها ومثلنا لكل واحد منها بمثال توضيحي، وإن كانت الظاهرة كبيرة الحجم لكن حسبنا الإشارة إلى فكرة التقسيم والباعث للتصنيف مع إيراد المثال الدال على صحة ذلك المعيار المستنبط من كلام ابن هشام.

الكلمات المفتاحية: التصنيف، الكليات النحوية، معايير، القطر والشذور، ابن هشام الأنصاري.

Abstract

This research deals with the scientific criteria on which IbnHisham al-Ansari (d. 761 AH) relied, as he classifies the grammatical material and makes the total divisions in it, because the classification process needs foundations that serve as the starting points for any classification of a general holistic concept, which our advanced scholars used to call (division considerations). Each division has consideration and reference from which the denominator of the scientific article is based.

This research called for a return to the explanations of diameter and anomalies and an attempt to derive the scientific bases and criteria adopted in the classification and classification processes. The standard deduced from the words of IbnHisham

Keywords: Classification, Grammatical Colleges, Criteria, Diameter and Anomalies, Ibn Hisham Al-Ansari.

مقدمة

لا بد قبل تحديد المعايير العلمية المعتمدة في تصنيف المباحث النحوية الكلية لدى ابن هشام في شرحي (القطر والشذور) من التمهيد لها ببيان المراد من التصنيف والتبويب وموقف الباحثين المعاصرين من عمليات التصنيف في المؤلفات النحوية، ولذا كان ترتيب البحث بالصورة الآتية:

- **المقصود بالتصنيف والتبويب:**

قال المناوي:" التصنيف: تمييز الأشياء بعضها عن بعض، ومنه تصنيف الكتب، وصنَّف الأمر تصنيفاً أدرك بعضه دون بعض، ولون بعضه دون بعض"[1].

إذن التصنيف قائم على مجموعة من الأشياء التي تحتاج إلى تمييز ثم ترتيب ثم تصنيف، أي: جعل كل شيء في صنفه ونوعه ومقامه الذي يليق به، وهذه العملية تحتاج إلى مادة مجموعة من الأفكار والمسائل والمفاهيم، يقوم المصنِّف على إدراك علاقات التشابه والاختلاف فيما بينها، ثم يقوم بتصنيفها وفق مجموعة من المعايير والأسس بغية إحداث التنظيم فيها والتدرج في عرضها وتناولها.

والتبويب وسيلة يتوصّل به إلى ترتيب الأشياء وإلحاق النظائر ببعضها؛ فالتصنيف يشمل المختلفات والمتوافقات، والتبويب يشمل المتناظرات والمتشابهات من الأمور التي تندرج تحت شيء كلي يوضع في باب واحد لاتحاد المسائل.

والذي يبدو لنا أن التصنيف طريقة للتحليل؛ إذ نتصور مفهوماً كلياً عامّاً وتعمد إلى بيان مكوناته وأصنافه، وأما التبويب فهو طريقة للتركيب؛ إذ تعمد إلى مجموعة من الأشياء التي تترابط فيما بينها وتتشابه لنعمل منها باباً موحداً يجمعها بغية تنظيمها وسهولة دراستها وإدراك العلاقات فيما بينها.

- **التصنيف النحوي عند المعاصرين**

لقد نبَّه لهذا الأمر الدكتور(غانم قدوري الحمد) بأنَّ هنالك مؤلفات ضخمة في مضمار هذا العلم, منها ما هو مصنَّفٌ في موضوعاتٍ عامة , ومنها ما هو مصنَّفٌ في موضوعاتٍ خاصة , فلا تجد مصنَّفينِ متشابهينِ في المنهج إلَّا إن كان شرحاً لكتاب ما , يقول: " إنَّ المكتبة العربية تضمُّ مئات الكتب في علم النحو , منها ما هو مؤلَّفٌ في موضوعاتٍ عامةٍ , ومنها مؤلَّفٌ في موضوعات خاصةٍ , لكنَّ الدارس أو الباحث لا يكاد يجد كتابينِ من تلك الكتب يتطابقان في ترتيب الموضوعات , اللهم إلَّا أنْ يكونا شرحينِ لكتابٍ واحد "[2], ما يدلُّ على أنَّ الأسس المتَّبَعة في المناهجِ تلك تختلف فيما بينها , وهذا الاختلاف ينمُّ عن الطريقة التي سار عليها المؤلِّفُ , وهذا الشيء يرتبط بعقليته في تنسيق وتنظيم الأبواب , فلكل مصَنِّف طريقة معينة في تنظيم الكتاب , كما وأنَّ للتطور الحاصل في المجتمع أثر في ذلك أيضاً , مايوجه هذا العمل للتطور أو الإرتقاء فيه , وقد أشار الدكتور (كريم الخالدي) إلى هذا بقوله: " وما دامت مسألة التبويب ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة العقل على التنظيم والتنسيق , فلا شكَّ في أنَّ التطور الحضاري في المجتمع عامةً وفي

أوساط المثقفينَ خاصةً هو أهمُّ العوامل المحفِّزة للإرتقاء به إلى أكمل وجه يمكِّنُ الباحث من عرضِ مادته بأيسر السبل وأقربها إلى تناول الدَّارسين "[3].

لذا فمسألة التبويب في الكتب النحوية وسلامتها أحد أهمّ المقومات أو السمات التي قد تشدُّ القاريء إليها , وعكس ذلك قد يؤدِّي إلى النفور منها , وصعوبة فهمها لطبيعة تقسيماتها التي قد تكون مضطربةً , وغير ممنهج يسلكها المؤلِّف , فتتداخل المسائل فيما بينها , ما يُصَعِّبُ للقاريء فهم المادة , وبهذا الصدد يقول (غانم قدوري الحمد): " ولا شكَّ في أنَّ سلامة المنهج وملاءمته لموضوع الدراسة أحد مقومات وصف الظاهرة اللغوية وصفاً صحيحاً , وأحد أسباب وضع القاعدة النحوية بشكل واضح ودقيق , وعكس ذلك اضطراب المنهج , فإنَّه لن يؤدِّي إلَّا نتاج قاصرة عن التعبير عن حقائق اللغة , وعاجزة عن تيسير فهمها أو تعلُّمها"[4].

وقد أشار لذلك أيضاً الدكتور (كريم الخالدي) بقوله أنَّ: " للتنظيم والتنسق ووضوح الرؤية في تصميم خطط المؤلفات النحوية بما يجعلها أحب نفوس الدَّارسين , وأقرب لأذهان المتعلمين , إذ شتَّان ما بين مؤلَّفٍ مهما كان تخصصه , منظَّمٌ ومبوَّبٌ على وِفق خطة ونسق واضح ومقصود , ومؤلَّفٍ تسود موضوعاته الفوضى والتشتت والتنافر وعدم وضوح الرؤية في تصميم ختطه , لأنَّ سعة المعرفة وكثرة المعلومات وصحَّتها ودقتها وشموليتها لا يمكن أنْ تقدِّم مؤلَّفاً جيداً ومتميزاً ما لم تكن تلك المعلومات قد عرضت في نسق منتظم يتدرج في إيصالها إلى القاريء بطريقة تمكِّنه من استيعابها , واستكناه مضامينها , وإدراك مرامي مؤلفيها "[5].

وهناك عوامل قد تتأثر في طبيعة تكوين المنهج المعُتمد في تقسيم الكتب للنحْويين وأساليب صياغتها , فقد يتخذ أو يتوخَّى المؤلِّفُ أهدافاً لغايات مختلفة , إذْ إنَّ من المؤلفات ما هو مستهدَفٌ لفئات معينة , وقد يكون لطبيعة شخصية وثقافة النحْويِّ واختلاف بيئته , وكذلك اختلاف الفترات أو الأزمنة على مرِّ العصور أثر في ذلك , وهنالك عوامل أخرى كثيرة قد يُؤثِّرُ في طبيعة بناء المنهج لدى النحْويين [6].

وقبل أن نستعرض تقسيم تلك المناهج بحسب الأسس المتبعة لدى الأستاذين , لا بد من الإشارة إلى أنَّ من المحدثين مَنْ تحدَّثوا عن هذا الأمر , فقد درس عدد منهم مناهج التأليف عند هذا النحْويِّ أو ذاك عند دراستهم الشاملة لحياته أو آثاره أو مذهبه , فَأَنَاروا بذلك الطريق للبحث غير أنهم يجزؤون النظر ويقصرون الأحكام على قدر ما يلمسونه من خصائص في مؤلفات ذلك النحْويِّ , لذا بقيت هذه الظاهر تنتظر دراسة شاملة تتناول المناهج المتَّبعة والمسارات التي سلكها أهلها في الكتب النحوية , تعتمد بذلك منهجاً استقرائياً بتطور مراحل تلك المناهج , والسعي لتوحيد السِّمات والخصائص المتشابهة وتمييزها مما يغايرها أو يختلف عنها , وهذا ما صرَّحه (كريم الخالدي) في كتابه (مناهج التأليف النحوي)[7].

ولا بدَّ أنَّ الإقدام لدراسة هذا الجانب يحتاج إلى دراسة مستفيضة , وتتبع الكتب بتمعُّن لما فيها من العمق وكثرة وعورة الطريق , وخاصةً إذا كان البحث في الكتب شاملة لا في كتاب واحد , وهذا ما قاله الدكتور(كريم الخالدي) بهذا الصدد: " وأقدمتُ على هذا البحث في مستهل دراساتي النحوية , وأنا أدرك وعورة الدرب الذي سأشقُّه لنفسي بين

الأعداد الكثيرة من المؤلفات النحوية , وأعرف سعة رقعة هذا الموضوع وتشعب مسالكه , وكثرة مزالقه إذ لا يؤمن فيه الخلط بين موضوعاته , وموضوعات مناهج البحث اللغوي , ولا يؤْمَنُ فيه اللبس وعدم التمييز بين دراسة منهج التأليف والدراسة التاريخية المحضة لتطور التأليف النحوي"[8].

ومن هنا نستعرض تقسيم الدكتور (كريم الخالدي) , وكذلك الدكتور (غانم قدوري الحمد) , في بيان منهجية التبويب والأسس المتبعة لدى النحْويين , إذ تكاد تكون التقسمات عندهما متطابقين , فقد قام الدكتور (كريم الخالدي) ببيان أسس المناهج بعد الدراسة المستفيضة تلك وقسَّمها لمجموعات خمس , ثمَّ ذكر الكتب التي تندرج تحت إطار المجموعة المنتمية لها، وقد جاء التقسيم عنده كما يلي[9]:

المجموعة الأولى: العامل: فقد هيمنت فكرة العامل على التآليف النحوية الأولى هيمنةً واضحة جعلت من تلك المؤلفات وفي مقدمتها كتاب سيبويه , تخضع لهذه الفكرة في أكثر أبوابها , فأول من أشار إلى العامل هو سيبويه , كما ذكر ابن السراج العوامل في بدءِ كتابه (الأصول في النحو) وتحدَّث عن أقسامها وضروبها , وتندرج تحت سقف هذه المجموعة بعضٌ من تلك المؤلف كما جمعه الدكتور لاشتراكها في هذا الأساس , وإن اختلفت في طريقة تبويبها لأبواب كثيرة , واعتمادها أسساً أخرى غير العامل:

1. الكتاب لسيبويه (ت180هـ).

2. مقدمة في النحو لخلف بن حيان الأحمر(ت180هـ).

3. الجمل لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت337هـ).

4. التفاحة في النحو لأبي جعفر النحاس(ت338هـ).

5. العوامل المائة لعبد القاهر الجرجاني(ت471هـ).

أمَّا المجموعة الثانية: أساس الإعراب والبناء: فهذا الأساس التي تشكل الهيكل العام للنحو العربي , بدأ الاعتماد عليه مبكراً منذ النصف الأول للقرن الثالث الهجري , واستمر إلى يومنا هذا بصيغ قد تبدو متغيرة عمَّا كانت عليه في ذلك القرن , وبتحويرات غير جوهرية , وهذا ما رجَّحه الدكتور (كريم الخالدي) , وذكر أيضاً أنَّه لا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ هذا لا يعني بأنَّة جميع النحاة قد ساروا على خط واحد في اعتمادهم على هذا الأساس , وإنَّما تفاوتت اجتهادهم في استخدامه لبناء الهيكل العام , وكذلك في التقسيم الداخلي من أبواب أو فصول , أما كتب هذه المجموعة كما جاء في كتابه فهي:

1. الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج (ت316هـ).

2. الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي (ت377هـ).

3. اللُّمع في العربية لأبي الفتح بن الجني(ت392هـ).

4. ملحلة الإعراب لأبي القاسم الحريري (ت516هـ).

5. أسرار العربية لأبي البركات الانباري (ت577هـ).

المجموعة الثالثة: تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وخرف: ولعل هذا النوع من الأسس أو المسمَّى بـ (التقسيم الثلاثي) مساعداً على استيعاب معظم الموضوعات النحوية , ولا سيما أنَّ جلّ كتبنا النحوية كانت تعليمة , ساهم بقسطٍ كبير في توجيه الدراسات النحوية إلى قصر أنشطة البحث النحوي على مجالات الكلمة المفردة , والحيلولة دون التوسع في مجالات بحث الجملة على وفق ما يقتضيه البحث اللغوي السليم , ولتصحيح هذا الانحراف في هذا الميدان ثار عبدالقاهر الجرجاني على هذا النمط , ودعا في كتابه (دلائل الإعجاز) إلى الخروج عن مناهج البحث النحوي المحصورة , سواء أكانت اسماً أم فعلاً أم حرفاً , وتجيه الجهود إلى بحث الجملة وعلاقة أجزائها , وهذا ما سمَّاه بـ(النظم) , ولم يخرج عن هذا التقسيم الثلاثي , إلَّا الزمخشري , فقد زاد قسماً سماه بالمشترك , عرض فيه للإمالة والوقف , والقَسَم , وتخفيف الهمزة , والتقاء الساكنين , وأوائل الكلم , وزيادة الحروف , وإبدال الحروف , والاعتلال , والإدغام , ومن كتب هذه المجموعة:

1. المفصل لمحمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ).

2. الكافية لابن الحاجب (ت646هـ).

المجموعة الرابعة: المفرد ـ والجملة: لم يكن لهذا الأساس أثر كبير في التآليف النحوية إذ هيمنت فكرة التقسيم الثلاثي على مناهج النحاة في كل العصور , وظل هذا البحث في الجملة أمراً ثانوياً , وقد نقل (كريم الخالدي) ما توصل إليه الأستاذ (علي جابر المنصوري) من تتبعه لدراسة الجملة في تلك المؤلفات , بأنَّ الجملة قد بدت بسيطة إذ كانت إشارات قليلة لمح بها سيبويه في باب (المسند إليه) وظلَّلت هكذا حتى عصر الزجاجي الذي ألَّف كتاباً سماه بهذا الاسم (كتاب الجمل) ليس فيه نصيب للجمل إلا باب (حكايات الجمل) , وقد كان للزمخشري أثر في واضح في تنمية هذا النوع من التبويب إذ ألَّفَ كتاباً وسمَّه بـ(المفرد والمؤلف) فعالج هذه درس فيه أحوال المفرد والتركيب , ومن أمثلة هذه المجموعة كتب:

1. المقرّب لأبي الحسن علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور(ت599هـ).

2. إرتشاف الضرب من لسان العرب لأثير الدِّين أبي حيان الأندلسي (ت745هـ).

3. غاية الإحسان في علم اللسان لأبي حيان أيضاً.

4. اللمحة البدرية لأبي حيان أيضاً.

5. الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان.

المجموعة الخامسة: أمّا هذه المجموعة الأخيرة فكانت علاقة المباحث النحوية بالمباحث الصرفية: إذ ظل هذا الأساس طيلة مراحل التأليف النحوي يعيش حالة عدم استقرار , فقد تفاوتت وجهات نظر النحاة العرب إلى تلك العلاقة وقد بان من هذه المجموعة فئتين ذهبوا إلى فصل أبواب النحو عن أبواب الصرف كما فعل سيبويه وابن السراج وكثيرون غيرهما , والثاني تداخل موضوعات الصرف مع النحو فلا يلجأ المؤلف إفراد نصف كتابه أو ربعه لأبواب الصرف بعدالفراغ من النحو وإنما تتداخل الفصول دون تمييز كما فعل المبرد والزمخشري وغيرهم , ومنهم من رأى أنْ تُدرس الصرف في كتاب منفصل عن الكتاب الذي يضم مباحث النحو كما فعل أبو علي الفارسي وابن جني وابن الحاجب وابن عصفور, وقد جاء ضمن هذه المجموعة كما ذكرها الدكتور (كريم الخالدي):

1. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك وشروحه.

2. الكافية الشافية لابن مالك وشروحها.

3. لباب الإعراب لتاج الدِّين محمد بن محمد بن محمد الاسفراييني(ت684هـ).

4. قطر الندى وشرحه لابن هشام الأنصاري.

5. شذور الذهب وشرحه لابن هشام أيضاً.

فهذه الأسس المقسَّمةِ على مجموعات كما جاء عن الدكتور (كريم الخالدي) , ولم يختلف عنه كثيراً أو يظهر أنَّه وافقه بذلك الدكتور (غانم قدوري الحمد) فقد جاء عنه تقسيم الأسس المتَّبَعة في المناهج النحوية تلك (10):

أولاً: ترتيب الموضوعات بحسب الوظيفة النحوية للكلمة في التركيب.

الثاني: ترتيب الموضوعات بحسب نوع الكلمة.

الثالث: ترتيب الموضوعات بحسب حركة الإعراب والبناء.

الرابع: ترتيب الموضوعات بحسب العمدة والفضلة.

إذاً فلكل كتاب منهجه يطابق به غيره أو يختصُّ ويختلف عن غيره من المصنَّفات النحوية لِما يسلكه صاحبه طريقة معينة تعتمد في بنائها أسساً معينة , وهذه الدراسة الحديثة التي استشفينا منها تلك الأسس في تبويب الكتب من خلال عرضنا لها بيانٌ على دأب أصحابها في الاهتمام لهذا الأمر , ومدى تطور الفكر لديهم في التأليف ضمن هذا المجال من العلم.

ولا بد لنا في هذا الفصل من التوقف عند نبذة موجزة من ترجمة ابن هشام ومنزلته العلمية، ومكانة كتابيه النحويين المهمّين (شرح قطر الندى) و(شرح شذور الذهب).

وبعد أن انتهينا من استعراض هذه المقدمة ننشغل ببيان أهم المعايير المعتمدة في تصنيف المادة النحوية في شرحي القطر والشذور:

1- المعيار الدلالي

يعد المعيار الدلالي القائم على معاني الأنواع ودلالاتها من المعايير التي ظهرت في تصنيفات شرحي (قطر الندى وشذور الذهب)، وفي مجموعة من التقسيمات الكلية التي يمكن تناولها.

والدلالة يُقصَدُ بها: "كون الشيء بحالة يلزم من العلم به بشيء آخر , والشيء الأول هو الدَّال , والثاني هو المدلول , وكيفية دَلالة اللفظ على المعنى باصطلاح علماء الأصول محصورة في عبارة النص , وإشارة النص , واقتضاء النص"([11]).

فالدلالة لا يخلو كتاب أو مصنَّفٌ نحوي منها , والتي تقوم على أساس توظيف الشيء الموضوع بحسب دلالته , كتقسيم الكلمة , فتكون بذلك معياراً تندرج تحتها الكلمة , وسنتناول ذلك على ضوئها.

- **تقسيم الكلمة إلى: اسم وفعل وحرف**

تعد (الكلمة) جنساً عالياً لجميع المفاهيم النحوية والركيزة الاساسية لأحكام النحو العربي، فكانت موضوعاً يبحث عنه وعن أعراضها الذاتية التي شغلت الباحثين قديماً وحديثاً، وأخذت حيزاً كبيراً في التصانيف العربية.

والمقصود ب(الكلمة) كما عرفها ابن هشام (ت 761هـ): " قول مفرد "[12] وقد عرفها الزمخشري (ت 538هـ) بقوله: " هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع "[13]، كما عرفها ابن الحاجب (ت 636هـ) بأنها: " لفظ وضع لمعنى مفرد "[14].

وأقسام الكلمة الثلاثة كما هو المشهور هي: الأسم والفعل الحرف، وقد قسم ابن هشام الكلمة أيضاً هذه الأقسام الثلاثة مصنفاً أنواعها بإعتبار الدلالة؛ إذ يقول في تقسيمه للكلمة: " جنس تحته ثلاثة أنواع الاسم والفعل والحرف"[15]، وعرف (الاسم) اصطلاحاً بأنه: مادلّ على معنىً في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وفي اللغة: سمة الشيء، أي: علامته[16]، وعرف (الفعل) اصطلاحاً بأنه: ما دلّ على معنى في نفسه مقترناً بأحد الازمنة الثلاثة، وفي اللغة: نفس الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام أو قعود[17]، وعرف الحرف بأنه: ما دلّ على معنىً في غيره، وفي اللغة: طرف الشيء[18].

ونلحظ هذه المفاهيم التي تصدر الفعل (دلّ) تعاريفها، التي تشير إلى المعيار الدلالي، وقد سلك ابن هشام مسلك غيره من النحويين في تقسيمه للكلمة باعتبار الدلالة التي أنواعها فقد ذكر وجه الانحصار ذلك في شرح القطر بقوله: "إن الكلمة ان دلَّت على معنىً في غيرها فهي الحرف، وإن دلت على معنى في نفسها، فإن دلَّت على زمان محصَّل فهي الفعل وإلا فهي الاسم" [19].

ولو أخذنا كلمة (فرس) على سبيل المثال؛ فإنها دلت على معنى في نفسها لذات الشيء، وكذلك اسم (زيد)، فإنَّ (زيداً) قد دلّ على معنى في نفسه مستقل بالفهم، ولو أفردنا الاسم حرفاً حرفاً فإنه لا يدل على شيء مما يدل هو عليه فلا تحصل الدلالة [20].

وقد نوه ابن الأثير (ت 606هـ) إلى وجه الانحصار أيضاً مؤشراً المعيار الدلالي، فقال: "الكلمة إما أن تدل على معنىً بالوضع أو لا تدل، فالعارية من الدلالة ملغاة، والدالة لا تخلو أن تدلَّ على معنىً في نفسها ومعنى في غيرها، فالتي تدلُّ على معنى في نفسها تنقسم قسمين، أحدهما: أن تقترن فيه بزمن مختص لفظاً والآخر: أن تجرد من الدلالة عليه لفظاً، فالاول الفعل، والثاني الاسم، والتي تدل على معنى في غيرها هي الحرف "[21].

ان أثر الدلالة في تقسيم الكلمة واضح وبين في تقسيم ابن هشام، فما استقلَّ عن الزمن ودلَّ على معنى فاسم وما اقترن بزمن ففعل، وما دلت على معنىً في غيرها فحرف.

وقد نهج ابن هشام منهج الأوائل الذين سبقوه في هذا التقسيم، وأول هذا التقسيم قد نشأ من القصة المشهورة التي دارت بين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب – رضّي الله عنهُ وأبي الأسود الدؤلي (ت69هـ) رحمه الله – الذي قال: " دخلت على أمير المؤمنين فقال: إني سمعت ببلدكم لحناً فأردت أن أضع كتاباً في أصول العربية... ثم أتيته بعد ثلاث فألقى إلي صحيفة فيها: (بسم الله الرحمن الرحيم)، الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمّى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل " [22].

اما سيبويه صاحب (الكتاب) الذي كان له الأثر الكبير في التنصيف النحوي، فقد قسم الكلمة بهذا التقسيم؛ إذ يقول: " فالكلم: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل " [23] وقال المبرد (ت 285هـ): " فالكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى" [24]، وصرّح ابن السراج (ت316هـ) بهذا التقسيم بقوله: " الكلام: يتألف من ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف " [25].

فالمتتبع في تصانيف النحاة يرى أنهم قد أجمعوا على هذا التقسيم، ولم يخرجوا عنه وانحصرت أنواع الكلمة بهذا التقسيم[26]، وانحصار الكلمة بهذه الأنواع الثلاثة إنما جاء من الاستقراء لكلام العرب [27] إلا أنه ثمة من خرج عن هذا التقسيم وزاد قسماً رابعاً وهو جعفر بن صابر الذي زاد قسماً وأسماه ب (الخالفة)، أي: أسم الفعل [28]، وقد ذكر ابن هشام ذلك بقوله: " فإن علماء هذا الفن تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع ولو كان ثم نوع رابع لعثروا على شيء منه" [29].

فتقسيم ابن هشام للكلمة جاءت منه لسابق نظر وإلمام جم، فهو قد جمع فأوعى، والمعيار الدلالي كان مقياساً له ولغيره من النحويين، ويمكن تقسيم الكلمة على وفق معيار آخر كما ظهر في الكتابين وذلك باعتبار (الاشرفية) فالاسم أشرف بالسبق من الفعل، والفعل أشرف بالسبق من الحرف.

وقد ذكر عن البصريين والكوفيين تقديم أقسام الكلمة بما هو أولى من الثاني؛ فقالوا بأن الأسماء قبل الأفعال ثم إن الحروف بعدهما إنما تدخل للأسماء والأفعال لمعان تحدثها [30].

والمقصود بأشرفية الاسم على الفعل والحرف استغناؤه في التركيب عنهما بخلاف الفعل المحتاج في تركب الاسم والحرف في احتياجه إليهما.

2- معيار الخاص والمشترك

يعد هذا المعيار من المعايير التي اعتمدها ابن هشام في كتابيه، والذي ظهر من خلال مواضيع أو أبواب وضعها ابن هشام، فقمنا ببيان تلك الأبواب على ضوء هذا المعيار.

فالخاص: بمعنى ما يختص بشيء ولا يكون في غيره، كأن يختص الاسم بالجر دون الفعل مثلاً أو الفعل بالجزم دون الاسم وهكذا، أما المشترك فهو ما يشترك فيه شيئان الدلالة أو العمل الحكم مثلاً ك(من) في الأسماء الموصولة التي يشترك فيها المفرد والمثنى والجمع دلالياً، والرفع والنصب في الاسم والفعل.

- **أنواع الاعراب:**

اعتمد ابن هشام على معيار الخاص والمشترك في تقسيم أنواع الإعراب، والاعراب له شأن كبير في اللغة كما له أثر في المعنى، وتغيير معنى الجملة العربية نتيجة تغيير الاعراب إلى معنى لآخر فكان من القرائن المهمة والأبواب النحوية التي شغلت النحويين.

إن الاعراب في اللغة: الإبانة، يقال: (أعرب الرجل عما في نفسه) إذا أبان عنه[31]، وفي الحديث: ((البكر تستأمر وإذنها صماتها والأيم تعرب عن نفسها))[32] أي: تبين رضاها بصريح النطق وقيل: " أعرب عنه لسانه، وعرب أي أبان وأفصح "[33].

أما في الاصطلاح فهو ما عرفه ابن هشام (761هـ) بقوله: " أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع" [34]، وقد عرفه أبو علي الفارسي (ت 377هـ) بأنه: "الاعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل، وهذا الاختلاف الذي يكون في الأواخر على ضربين؛ احدهما اختلاف في اللفظ والآخر اختلاف في الموضع"[35]، وقال ابن جني (ت392هـ): "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك اذا سمعت (أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه) علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول"[36]، وذكر ابن الاثير (ت606هـ) أن: "حقيقته في العربية: تغيير آخر الكلمة حساً أو حكماً بحركة أو حرف لاختلاف العامل لفظاً أو معنىً أو تقديراً"[37]، ونختم التعريفات بما ذكره ابن عصفور الاشبيلي (ت 669هـ) بقوله: "الإعراب تغيير آخر الكلمة لعامل يدخل عليها في الكلام الذي بني فيه لفـظاً أو تقديراً عن الهيئة التي كان عليها قبل دخول العامل إلى هيئة أخرى"[38].

فمن خلال تلك التعريفات ندرك أهمية الإعراب في الكلام العربي؛ فهو قرينة على المعنى ومحدد مهم من المتكلم لما يريده من المقاصد والغايات.

واستند ابن هشام (ت 761هـ) في تقسيم (الاعراب) بكلياته وأنواعه الأربعة (الرفع والنصب والجر والجزم) على معيار الخاص والمشترك، فجاء تقسيمه لأنوع الإعراب بقوله: "وهذه الاربعة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: ما هو مشترك بين الاسم والفعل الرفع والنصب، وما هو خاص بالاسم وهو الجر، وما هو خاص بالفعل وهو الجزم"[39].

فالمشترك بين (الاسم والفعل) الرفع، فيدخل الرفع الاثنين؛ كما لو قلنا (زيدٌ يقومُ) فهنا (زيد) رفع بالابتداء وعلامة ذلك الرفع الضمة، وكذا (يقوم) مرفوع بالضمة، لأنه فعل مضارع خال عن ناصب أو جازم، أما النصب فقولنا: (إنَّ زيداً لن يقومَ)، فالاسم هنا منصوب بالفتحة، وذلك لدخول (إن)، والفعل أيضاً منصوب، وهو الفعل المضارع (يقوم) بالفتحة لدخول أداة النصب (لن) عليه، فاشترك الاثنان في الرفع والنصب[40]، وأما الجر فهو خاصّ بالاسم؛ نحو: (بزيد)، فهنا الاسم (زيد) مجرور، والسبب في ذلك دخول حرف الجر (الباء)، فاختص الاسم بالجر دون الفعل [41]، والفعل مختص بالجزم، فإن قال قائل (لم يقم) يكون الفعل (يقم) مضارعاً مجزوماً بالسكون، وقد اختص الفعل بذلك دون الاسم[42].

فمن خلال تلكم الأمثلة يظهر جلياً اعتماد ابن هشام وحصره الأنواع الأربعة للأعراب على هذا المعيار، وتقسيمه إلى ثلاثة أنواع، وهذا التقسيم لابن هشام إنما جاء بعدما حوى كلام من سبقه في هذا المجال، ويظهر ذلك من خلال قوله: " وهذه الأربعة تنقسم إلى ثلاثة أنواع... "[43].

وممن كانوا قد تحدثوا قبل ابن هشام من النحاة في أنواع الاعراب سيبويه (ت 180هـ)[44] الذي يعد مرجعاً لأغلب النحويين، لكنه لم يحصر هذه الأنواع ويقسمها وفق هذا كما حصر ابن هشام بهذا التقسيم المباشر، وإنما أفرد باباً سماه (هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية)، تحدث من خلاله عن الإعراب بشكل واسع، وكذلك كان نهج المبرد (ت 285هـ) [45] وغيرهما من النحاة[46].

أما ابن جني (ت 392هـ) فهو أول من ظهر عنده هذا الحصر فيما أحصيناه، فقد جاء عنه قوله: " فالإعراب أربعة أضرب: رفع ونصب وجرّ وجزم، فالرفع والنصب يشترك فيها الاسم والفعل، والجر يختص بالأسماء، ولا يدخل الأفعال، والجزم يختص بالأفعال ولا يدخل الأسماء" [47]، ومن ذلك ايضاً قول ابن الاثير (ت 606هـ): أما اختصاصه فالجرُّ يخصُّ الأسماء لاختصاص مقتضيه بها وهو الاضافة وحرف الجرّ، والجزم يخص الأفعال لاختصاص مقتضيه بها وهو حرف الجزم، وأما الرفع والنصب فيشترك فيهما الاسم والفعل أصلاً وفرعاً[48].

هذا وقد نوه ابن مالك في بهذا المعيار أيضاً وذكر ذلك في بيتين من (الخلاصة)[49]، هما:

والرفع والنصب اجعلنَّ اعراباً لاسم وفعل نحو لن اهابا

والاسم قد خُصّص بالجرّ كما قد خصص الفعل بأن ينجزما

وبهذين البيتين نرى أنه قد صرح باشتراك الاسم والفعل المضارع بالرفع والنصب، واختصاص الاسم بالجر، والفعل بالجزم، ومثل ذلك أيضاً ظهر عند بعض ممّن سبقوا (ابن هشام) وذكروا الاختصاص والاشتراك في الإعراب[50].

3- معيار العام والخاص

يعد هذا المعيار من المعايير المعتمدة في شرحي القطر والشذور لابن ابن هشام , والذي ظهر في أبواب متفرقة ضمن التقسيمات الكلية إلى جانب التقسيمات الجزئية , وظهر ذلك من خلال التتبع في الكتابين، وقبل الولوج إلى تلك الموضوعات لابد لنا ان نعطي تعريفا لمفهومي العام والخاص.

فالعام في اللغة: من عمَّ وهو بمعنى الشمول، شيءٌ عميم أي تام؛ عمّهم الخبر إذا شَمِلَهُم وأحاط بهم، ومنه قول العرب: عمّهم بالعطية أي شَملهم، وتقول عمّهم الصلاح والعدل أي شَمِلَهُم، ويقال: خِصبٌ عامٌّ ومطر عامٌّ إذا شمل البلدان والأعيان[51].

والخاص من: خَصّه بالشيءِ يخُصُّهُ: أفرده به دون غيره، ويُقال: خاص أيّ: بيّنَ الخصوصية[52]، فالعام يطلق على: ما وُضع وضعاً واحداً لمتعدد غير محصور, مستغرق لجميع ما يصلح له أو هو: لفظٌ يستغرق جميع ما يصلح له بوضع واحد دفعة واحدة من غير حصر[53].

وقيل: ما عمَّ شيئين فصاعدا فلا يذكرون فيه تقييده فيكون شاملا للفظ والمعنى بناء على أن المعنى يعمّ[54]، أما الخاص فيطلق على ما هو: لفظ وُضع لمعنى واحد على الانفراد، فبالتخصيص يخرج ما كان داخلاً تحت العام من بعض الافراد[55].

يتضح من تلك التعاريف دلالة العام، بكلية وشمول اللفظ دون الحصر فيها لأي شكل كان, وأنّ الخاص يكون منفرداً منه، فقد يكون شخصاً كاسم العلم, خالد ومحمد وغير ذلك, أو دالاً للنوع كالفرس والأسد والثعلب, وغير ذلك من الأمور التي توضع ضمن حدود الخاص[56]، وسنتناول مثالاً لهذا المعيار.

المبتدأ نكرة

تحدثنا سابقا عن المبتدأ ضمن معيار الاغلبية من حيث النوعية, وذكرنا تقسيم ابن هشام ذلك الي نوعين وبينا ما كان الغالب فيه وهو الذي له خبر, ثم ما كان أقل منه في ذلك، وهو الذي ليس له خبر وانما له مرفوعاً يغني عن الخبر, وإلى جانب معيار الاغلبية ظهر المبتدأ ضمن معيار العام والخاص.

والمبتدأ هو: كُلُّ اسمٍ ابتدأت به، وعرّيته من العوامِل اللّفظيّة لتسند إليه خبرًا يكون به جملةً تحصُل به الفائدة [57]، أو كما ذكره ابن هشام بقوله: "الْمُبْتَدَأ وَهُوَ الْمُجَرّد عَن العوامل اللفظية مخبراً عَنهُ أو وَصفاً رَافعاً لمكتفى بِهِ، فَالْأول كزيد قَائِم, و((وَأَن تَصُومُوا خير لكم)), و((هَل من خَالق غير الله)) وَالثَّانِي شَرطه نفي أو اسْتِفْهَام نَحْو: أقائمٌ الزيدان, وَمَا مَضْرُوبٌ الْعمرَان"[58].

فالابتداء اذاً "وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به, وصفة الاسم المبتدأ يكون معرىً من العوامل الظاهرة , ومسنداً اليه "[59].

وقد ذكر ابن هشام تصنيف المبتدأ على وجهين أو قسمين, يدل على أنه: " ثمَّ قلت وَلَا يبتدأ بنكرة إِلَّا إِن عَمت نَحْو: (مَا رجل فِي الدَّار), أو خصت نَحْو: (رجل صَالح جَاءَنِي) وَعَلَيْهِمَا ((ولعَبْد مُؤمن خير)) [سورة البقرة: 221]" [60]. وقال في شرح القطر مثل ذلك: "ويقع المبتدأ نكرةً إن عمَّ خصَّ"[61]، وبحسب ما يظهر من كلامه أنه قسم جواز وقوع المبتدأ نكرةً بكونها دالّة على العموم والخصوص، إذ إن الأصل في المبتدأ ان يكون معرفة ولا يكون نكرة إلا في مواضع خاصة, والمبتدأ كونه نكرةً لا يجوز ذلك الا بمسوغ، لأن النكرةَ غالباً ما تكون مجهولةً, لذا فالأصل أن يكون معرفة أو نكرة اذا كان عاماً أو خاصاً[62]، وظهر من كلامه أنه يصنف النكرة باعتبار جواز الابتداء بها إلى نكرة عامة ونكرة مخصوصة، وأساس هذا التقسييم يدلّ على قيام معيار العموم والخصوص الدلالي في ذهن ابن هشام.

ومن الأمثلة على النكرة العامة ما ذكره في التعريف من قول: (ما رجلٌ في الدار) فـ(رجلٌ) هنا مبتدأٌ بصيغة العموم, عموم الشمول, إذ إنه لم يخصص فرداً بعينه, وإنما تناول الجميع دفعةً واحدة بصيغة النكرة, وقد سبق نفي, فجاز وقوعه نكرةً لذلك[63].

وقد يبتدأ المبتدأ نفسه على وجه العموم بصيغة أخرى بأن يكون ذلك بلفظ صيغة العموم مثل (كل) كما جاء في الآية الكريمة[64], من قوله تعالى: ((كُلٌ له قانتون))[65], ويقاس على ذلك

نحو[66]: (مَنْ يقمْ أقم معه), و(مَنْ جاءك أجِيء معه).

أما الأمثلة على النكرة المخصوصة الواقعة مبتدأ قولنا: (رجلٌ صالح جاءني), فهنا جاء نكرة اي: (رجلٌ) فابتدأ الكلام به نكرة خاصة وقد جاء بعده وصفٌ مقدَّرٌ له مذكور في الجملة لا بالتقدير وهو (صالحٌ), إذ انَّ من اوجه الخصوص ان تكون موصوفة بصفة مذكورة أو مقدَّرة, فسُوّغت الجملة بالابتداء بمبتدأ نكرة (رجل) موصوفة بـ(صالح) ما جعله خاصاً بذلك[67].

وقد تحقق العموم والخصوص في نص واحد, كقاله تعالى: ((ولعَبْد مُؤمن خيرٌ من مشركٍ))[68].

فهنا كلمة (عبد) وقعت مبتدأ نكرة في سياق الآية، فمن جهة عموم لفظها ولم يُرَد بها فرد معين مخصص من المؤمنين, ثم انها من جهة الخصوصية قد وصفت بوصفٍ مذكورٍ غير مقدر وهو (مؤمن) [69].

وقد ظهرت تقسيمات هذا الباب مختلفة المعايير والمستويات, اذ قلنا ان الاصل في المبتدأ وقوع معرفة ولا يخرج عن ذلك الى النكرة الا على إرادة الخصوص أو العموم والذي نلحظه في صنيع ابن هشام أنه حصر جواز الابتداء بالنكرة في العموم والخصوص إلا أن ابن مالك ذكر مسوّغات متعددة لوقوع المبتدأ نكرة بقوله[70]:

ولا يجوز الابتداء بالنّكـرة ما لم تفد كعند زيدٍ نمرة

وهل فتىً فيكم فما حلّ لنا ورجل من الكـرام عندنـا

وقد ذكر ابن الحاجب الخصوص والعموم ومثّل بأمثلة تدل على ذلك في قوله: "وقد يكون المبتدأ نكرة إذا تخصّصت بوجه ما، مثل: ((وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ)) (البقرة: 221)، و(أرجل في الدّار أم امرأة؟)، و(ما أحد خير منك)، و(شرّ أهرّ ذا ناب)، و(في الدّار رجل)، و(سلام عليك)"[71].

وقد ناقش الرضي مقال ابن الحاجب وبين حقيقة الخصوص والعموم من في أحد أمثلته بقوله: "وقوله في (ما أحد خير منك), إنَّ وجهَ التخصيص فيه أن النكرة في سياق (العموم) فقولك (أحد) عمَّ جنس الانس, حيث لم يبقى أحد منهم, فيه نظر, وذلك ان التخصيص ان يُجعَل لبعض الجملة شيء ليس لسائر امثاله, وانت اذا قلت: ما أحد خير منك, فالقصد ان هذا الحكم . وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد فرد فلم يتخصص فرد من أفراده بسبب العموم بشيء وكيف ذلك والخصوص ضد العموم ؟! بل الحق ان يقال انما جاز ذلك لأنك عنيت المحكوم عليه وهو كل فردٍ فردٍ, ولو حكمت بعدم الخيرية على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعيين المحكوم عليه, أما إذا بنيت أن حكمي على الواحد حكمي على كل فردٍ فرد فقد تعيّن المحكوم عليه وهو كل فردٍ فرد"[72].

ثم ان الكلام في هذا المعيار جاء عند بعضهم ولكن ذكروا أنه لا يكون الا في مواضع خاصة, ذكرها بعض من كان قبل ابن هشام, وقد جاء عن بعضهم انها على نيفٌ وثلاثين[73] مسوّغاً, وذكروا شروطاً ضمّنوها العموم والخصوص فقد جاء في المقدمة الجزولية: "ويكون المبتدأ معرفة ونكرة، فالمعرفة بلا شرط والنكرة بشروط: منها الاعتماد على حرف نفي أو استفهام أو ظرف هو الخبر، ومنها الاختصاص، ومنها العموم، ومنها كون الكلام في معنى كلام آخر لا يخلّ بمعناه كون الاسم فيه نكرة، ومنها أن يكون في النكرة معنى الدعاء"[74].

ظاهر الكلام من هذا أنَّ ابن هشام قد حصر جواز وقوع المبتدأ نكرةً اثنين فقط هي الخصوص والعموم، وقد ظهر ذلك من خلال عرض الامثلة, ثم إن تقسيمه هذا كان من سابق نظر إلى من كان قبله إلا أنه اختلف عنهم في الحصر بالنوعين فقط

4- معيار الأصل والفرع

يعد معيار (الأصل والفرع) من المعايير التي ظهرت في شرحي ابن هشام للقطر والشذور في عدة أبواب، والتي كانت ضمن التقسيمات الكلية, فمعيارية الأصل والفرع من الأسس أو المعايير التي طالما تعمق النحويون فيها, وكانت لها الأثر الكبير في كثير من الأبواب النحوية خصوصاً في تقسيمات تلك الأبواب والمباحث النحوية.

وقد اتخذ النحويون فكرة (الأصل والفرع) ضمن مناهجهم في اللغة العربية في كافة فروعها بشكل منهج معتمد شامل وليس في النحو فقط[75].

فالأصل قد يطلق ويراد به غير معنى, فقد يراد به الغالب أو الراجح, أو يراد به المعيار الذي تقوم عليه قواعد اللغة العربية, أو غير ذلك, فهو بذلك يطلق على الباب النحوي أصلاً عاماً تحته بعض المتشابهات له, مثلاً في الحكم أو العمل وتمسي ذلك بالفرع, فتتفرع منه تلك الفروعات, فيكون الأصل هو العماد للباب والفرع منه كالجزء [76].

هذا وقد اعتمد ابن هشام على (معيار الأصل) والفرع لبعض الأبواب النحوية وقاس عليه, ونبين بعضاً من تلك الأبواب التي اتخذها ابن هشام ضمن هذا المعيار.

- **الاسم نكرة ومعرفة**

يعد هذا الباب من الموضوعات التي ظهرت في شرحي الكتابين ضمن حدود هذا المعيار, واعتماد ابن هشام له في تقسيمه, والنكرة والمعرفة من الأبواب النحوية التي اهتم النحويون بها في تصنيفاتهم ومؤلفاتهم أيما اهتمام, لما لها من دور وأثر كبير في اللغة, يقول الشاطبي (ت790 هـ) عن أهمية هذا الباب: " هذه هي المقدمة الثانية من المقدمتين اللتين لا بد من ذكرهما قبل الشروع في الأحكام التركيبية, وهي معرفة المعرفة من الأسماء والنكرة, والتعريف بكل واحد منهما " [77], فالاسم الذي يعد أحد أقسام الكلمة وأحد عناصرها الرئيسة, فهو ينقسم بدوره إلى ما هو نكرة ومعرفة.

والنكرة اسم كما عرفها المبرد بأنها: "الواقع على كل شيء من أمته لا يخصُّ واحداً من الجنس دون سائرِه, وذلك نحو: رجلٌ, وفرسٌ, وحائطٌ, وأرضٌ, وكل ما كان داخلاً بالبنية في اسم صاحبه فغير مميز منه إذ كان الاسم قد جمعها" [78]، وجاء عن ابن جني تعريفه للنكرة بانها: "مَا لم تخصَّ الْوَاحِد من جنسه نَحْو: رجل وَغُلَام، وَتعْتَبر النكرَة بِاللَّامِ وبربّ نَحْو: الرجل والغلام وَربّ رجل وَربّ غُلَام "[79]، وقد عرفها ابن السراج بقوله: " كل اسم عمَّ اثنين فما زاد فهو نكرة, وإنما سمي نكرة من أجل أنك لا تعرف به واحدًا بعينه إذا ذكر"[80].

أما المعرفة فقد عرفها ابن جني بقوله: "وَأما الْمعرفَة فَمَا خصَّ الْوَاحِد من جنسه "[81].

والزمخشري بأنها: "ما دل على شيء بعينه "[82].

وقال ابن يعيش: "والمرادُ بالمعرفة ما خَصَّ واحدًا من الجنس، لا يتناول غيرَه، وذلك متعلّقٌ بمعرفة المخاطب دون المتكلّم، إذ قد يذكر المتكلّمُ ما هو معروف له، ولا يعرفه المخاطبُ، فيكون منكورًا، كقول القائل لمن يخاطبه: "في داري رجلٌ"، و"لِي بُسْتانٌ"، وهو يعرف الرجل والبستان، وقد لا يعرفه المتكلّمُ أيضًا"[83].

اما ابن هشام فقال عن النكرة إنها: "ما شاع في جنس موجود, كرجلٍ, أو مقدر كشمس"[84], وأما المعرفة فقد اكتفي بعدّ أنواعها, ثم فصل القول في ذلك, فذكر أن المعرفة ستة: الضمير والعلَم والإشارة والموصول والمحلّى بـ (أل) والمضاف لواحد من تلك المعارف [85].

يظهر من خلال تلك التعاريف أن النكرة تعم, فيطلق للشيء بعموم المسمى دون اختصاص, أما المعرفة فتكون النكرة أصلها، فتأتي معرفة لتحدد أو تشخص المسمى من جنس بعينه[86].

ولنبين تقسيم ابن هشام لهذا الباب على ضوء معيار (الأصل والفرع), فقد جاء تقسيم الاسم بحسب التعريف والتنكير بقوله: "ينقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف إلى قسمين: نكرة, وهي الأصل, ولهذا قدَّمتها, ومعرفة, وهي الفرع, ولهذا أخرتها"[87].

فقد قسم ابن هشام الاسم من حيث التنكير والتعريف إلى الأصل وهي النكرة، والفرع وهي المعرفة, أي أنه جعل النكرة أصلاً لجنس الأسماء تحته معارف فرعية؛ كأن تدل أو تعين لاسم من تلك الأجناس من أصلها.

ولو قلنا في النكرة (رجل) لحيوان ذكر ناطق, فإنه يدل على أصل جنسه (أفراده) بالعموم أو بإشاعته لأنه لم يُشَخصْ أو يعرف, فإن وجد من هذا الجنس واحد فهو صادق عليه, أو ك (الشمس) فتوضع لما كان كوكباً نهارياً [88].

أما المعرفة فكقولك (الرجل)، فهنا جاء الاسم معرفة بإضافة الألف واللام المعرَّفة, فعينت بذلك مسماه بقيد عن طريق الإضافة إلى الاسم النكرة (رجل), فتعين تعيينا وكأنه بقولك (الرجل) تحضره للعيان وهو شاهد، ف (رجل) أصل، لأنه غير مشخص أو غير مخصص، والمعرف (الرجل) فرع منه لأنك تحدد فرداً من أجناسه.

ومن ذلك يتبين لنا اعتماد ابن هشام على معيار الأصل والفرع في تقسيمه الاسم إلى نكرة ومعرفة, وأن الأصل في الاسماء النكرة, لأنها أعم, والمعرفة فرع منها لأنها أخص.

وانتقالاً لمنهج من سبقوه من النحاة في هذا الباب, من حيث تقسيم الاسم إلى نكرة ومعرفة, فقد قسم المبرد الاسم نكرة ثم معرفة, فسمى النكرة أصلا ثم اكتفى بالمعرفة بذكر أنواعها وخصوصيتها[89], أي أنه جعل النكرة أصلاً والمعرفة فرعاً عليها.

ومنهم من قسم الاسم إلى نكرة باعتبار العموم والشمول, ومعرفة باعتبار الخصوص[90], وقد قسم ابن يعيش الاسم من حيث النكرة والمعرفة إلى أصل وحادث, فجعل النكرة أصلا والمعرفة حادثا[91].

وممن سبقوا ابن هشام تقسيم الاسم بهذا النمط, واعتماده على جعل النكرة أصلاً والمعرفة فرعاً منها, ابن الصائغ (ت720 هـ) فقد قسم الاسم تقسيم ابن هشام إذ يقول: " النَّكرة هو الأصل، والمعرفة فرع عليه "[92]. فكان أسبق منه إلى ذلك.

وتبدو أصالة النكرة من حيث المعنى واللفظ؛ فإن معنى النكرة أسبق إلى اذهن من المعرفة، فإن الشيء يظهر على أنه شيء مجهول غير محدد ثم يكتسب التحديد والتشخيص، ولفظ النكرة مجرد من أية علامة بخلاف المعرفة التي تقترن بعلامة أو قرينة أو تعيين، ومما لا شك فيه أنّ هذا دليل الفرعية والافتقار إلى المعيّ والعلامة، والمزيد فرع المجرد.

5- معيار الاغلبية

يعد هذا المعيار من المعايير التي ظهرت في شرحي الكتابين لابن هشام الأنصاري (القطر والشذور) , وقد جاء في كتب اللغة أنّه "يَدُلُّ عَلَى قُوَّةٍ وَقَهْرٍ وَشِدَّةٍ , مِنْ ذَلِكَ: غَلَبَ الرَّجُلُ غَلْبًا وَغَلَبًا وَغَلَبَةً , قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ((وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ))[93]","[94] , ويُقال: " غَلَّبته أنا عليه تغليباً , والغلاّب: الكثير الغَلَبَة"[95]؛ فالأغلبيّ عبارة يقصد بها النظر إلى الشيء الغالب الكثير ضمن أقرانه , لانتشاره أو لكثرة وقوعه ومجيئه على غرار غيره من أقرانه.

ففي النحو العربي تردَّدت هذه العبارة كثيراً بين النحاة، وتناولوها في أبواب كثيرة معتمدين عليها سواء كانت مسائل كلية أو جزئية ضمنية، كأن يرجحوا حكماً على حكم آخر, أو أن يرجحوا الغالب لتقسيم باب حسب أنواعه، فيرجحون الغالب فيها، فيقدمونه, أو أن يأخذوا بالغالب في شرط من الشروط في بعض المسائل النحوية , وعلى هذا قد وظَّف ابن هشام مسائل دقيقة يمكن الاعتماد عليها في تقسيم تلك المسائل على ضوئها.

المبتدأ

هو: كُلُّ اسمٍ ابتدأت به، وعرّيته من العوامِل اللّفظيّة لتسند إليه خبرًا يكون به جملةً تحصُل به الفائدة [96]، وجاء عن أبي الفداء (ت732هـ) بأنه: "الاسم – أو المؤول به– المجرّد عن العوامل اللفظيّة مسنداً إليه، أو الصّفة الواقعة بعد حرف الاستفهام، أو حرف النّفي، رافعةً لظاهر؛ نحو: زيد قائم"[97]، و(أقائم الزيدان).

وعرّفه أبو حيان الأندلسي بأنه: "ما عدم حقيقةً أو حكماً عاملاً لفظياً من مخبر عنه, أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى"[98], وقال في ارتشافه: "هو الاسم المنتظم منه مع اسم مرفوع به جملةً"[99]؛ وفسّر ذلك بقوله: " يعني أنه لا يكون المبتدأ فعلاً، وشمل الملفوظ به....،وقولي (المنتظم) يشمل المحدث عنه نحو: زيد قائم، والوصف الرافع للمنفصل المغني عن الخبر، وقولي: (مع اسم مرفوع به) يشمل الخبر المسند إلى المبتدأ.... وقولي (جملة) يشمل مثل: زيد قائم، وأقائم زيدٌ، وأبوه قائم من قولك: زيد أبوه قائم"[100]، وعند ابن الناظم: هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية، غير المزيدة، مخبرًا عنه، أو وصفًا رافعًا لمكتفىً به [101].

وعرّفه ابن هشام بأنه: "الاسم المجرَّد عن العوامل اللفظية للإسناد"[102], وزاد في الشذور فقال: "المبتدأ وهو المجرد عن العوامل اللفظية مخبراً عنه, أو وصفاً رافعاً لمكتفىً به "[103] ومقتضى

قوله: "مخبراً عنه أو وصفاً رافعاً لمكتفى" حصر ابن هشام المبتدأ بقسمين[104], وسنعرضه بعد هذا.

فقد قسّم ابن هشام المبتدأ على نوعين؛ إذ يقول: "الثالث من المرفوعات: المبتدأ, وهو نوعان: مبتدأ له خبر, وهو الغالب, ومبتدأ ليس له خبر, ولكن له مرفوع يغني عن الخبر"[105]. وقوله: (الغالب) يصح أن يكون المراد به الكثير, وأن يكون المراد به الراجح, وقوله (يغني عن الخبر) أي: في حصول الفائدة وتمام الكلام، وليس المراد أنَّ هناك خبراً حُذف

وأُقيم هذا مقامه[106], فكان حصره المبتدأ في قسمين حسب معيار الأغلبية, فبدأ بالغالب ثم ما يكون أقلّ منه شيوعا وكثرةً.

ثم إنه لو قال قائل (زيدٌ قائمٌ), فـ(زيدٌ) مبتدأ مرفوع بالضمة بالابتداء, وهو غير مؤول ولا يحتاج إلى ذلك بأي شكل من الأشكال لكونه اسماً صريحاً, وله خبر مرفوع بحركته (أي بالضمة) وهو (قائمٌ)، وهذا من الغالب الراجح، أي: مبتدأ له خبر, وقِسْ على ذلك قولنا: (الله ربنا), و(محمد نبينا), أو أن يكون مؤولاً من (أن) والفعل المضارع، كما أوّلوا المبتدأ والخبر بـ: صيامكم خيرٌ لكم[107]، من قوله تعالى: ((وأَنْ تَصُومُوا خَيرٌ لَكُم))[108]، فكل من الاسم الصريح والمؤول من القسم الغالب وهو المبتدأ الذي له خبر.

وأما قول الشاعر:

خليليَّ ما وافٍ بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على مَنْ أُقاطع[109]

فهو من نوع الثاني و(انتما) ضمير منفصل في محلّ رفع فاعل بـ (واف)؛ حيث استغنى ذلك المبتدأ بالفاعل عن الخبر, فسدّ مسدّ الخبر, ولأن المبتدأ هنا وصفٌ معتمد على النفي, فينطبق هذا النص على النوع الثاني من نوعي المبتدأ، الذي ليس له خبر فيغني عن الخبر بمرفوع له كما في المثال السابق, ثم إنه ليس من شروط النوع الأول احتياجه إلى ما يعتمد عليه كالنفي في النوع الثاني، إذ من شروطه أنه يحتاج إلى نفي[110].

وقد ظهر هذا التقسيم عند طائفة من النحويين، من ذلك أن ابن هشام سار على منهاج من قبله, ومن أولئك ابن مالك، إذ يقول في تقسيمه للمبتدأ: "أحدهما: مبتدأ ذو خبر في اللفظ، أو في التقدير كقولك: "زيد قائم"، و"لولا عمرو لقعد زيد", والثاني: مبتدأ لا خبر له في اللفظ، ولا في التقدير، بل له فاعل يحصل بذكره من الفائدة مثل ما يحصل بذكر الخبر لذي الخبر، وذلك كقولك: "أقائم الزيدان"؟ أي أنه: "ينقسم إلى مُخْبَر عنه وغير مخبر عنه"[111].

وقد نوه إلى هذا التقسيم أبو حيان الاندلسي أيضاً في تعريفه الذي سبق أن ذكرناه بقوله: "وهو ما عدم حقيقة أو حكماً عاملاً لفظياً من مخبر عنه, أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى"[112], اذ يقصد بـ (من مخبر عنه) المبتدأ الذي يكون له خبر, و(وصف.....واغنى) بالنوع الثاني وهو الذي لا يكون له خبر, ولكن يغني عن ذلك رافع له.

هذا وقد ذكر مثل ذلك عند المرادي (ت749هـ) بقوله "المبتدأ قسمان: أحدهما ذو خبر، والثاني: مسند إلى مرفوع يغني عن الخبر"[113]، ووافقهم في ذلك ابن الوردي (ت749هـ) في تقسيمه للمبتدأ، إذ يقول في ذلك: "المبتدأ ينقسم إلى: مُخْبَر عنه وغير مخبر عنه، وذكرت مخبراً عنه والوصف المقيد، منعا لدخول ما لا يقصد دخوله، وجمعا لنَوْعَي المبتدأ" [114].

وعلى الرغم من تطرق النحويين إلى ذكر نوعي المبتدأ إلا أن ابن هشام تميز بإشارته إلى تعليل تقديم أخر نوعي المبتدأ بالأغلبية، فيكون قد علّل سرّ تقديم النوع الأول في المبتدأ على الثاني؛ لأنه كثير لوقوع والاستعمال في الكلام العربي، ولأنه لا يحتاج مثل النوع الثاني إلى شرائط ومواصفات معينة حتى يكون مبتدأً[115].

التهميش:

([1])- التوقيف على مهمات التعاريف: 98.

([2])- مناهج التأليف النحوي بحث ومناقشة: 41

([3])- مناهج التأليف النحوي: 137

([4])- مناهج التأليف النحوي بحث ومناقشة: 41

([5])- مناهج التأليف النحوي: 135

([6])- م. ن: 114-132

([7])- م. ن: 8

([8])- مناهج التأليف النحوي: 9

([9])- ينظر: م. ن: 138-250

([10])- مناهج التأليف النحوي بحث ومناقشة: 45-46-47-48

([11])- التعريفات: 55 , وينظر: كشاف اصطلاحات الفنون: 787/1

([12])- شرح قطر الندى بل الصدى، ابن هشام الانصاري، 45، وكذلك ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الانصاري، 27.

([13])- المفصل في صنعة الأعراب، الزمخشري (ت 538هـ)، 23/1.

([14])- الكافية في علم النحو، لأبن الحاجب (ت 646هـ)، 11/1.

([15])- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام: 46، ينظر كذلك: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام: 31.

([16])- شرح قطر الندى وب الصدى، ابن هشام: 31.

([17])- م. ن: 31-32.

([18])- شرح قطر الندى وب الصدى، ابن هشام: 32.

([19])- م. ن: 31.

([20])- م. ن: 45.

([21])- البديع في علم العربية، ابن الاثير (ت606هـ)، 8/1.

([22])- الأمالي، الزجاجي، (ت 337هـ)، 238-239.

([23])- الكتاب، سيبويه (ت180هـ)، 12/1.

([24])- المقتضب، ابو العباس المبرد (ت285هـ)، 3/1.

([25])- الاصول في النحو، ابن السراج (ت316هـ)، 36/1.

([26])- ينظر: اللمح في العربية، ابن جني (ت392هـ)، 7/1. وكذلك: شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش (ت643هـ)، 71/1. وشرح الاشموني لألفية ابن مالك، 24/1. وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 25/1 – وشرح تسهيل الفوائد، ابن مالك (ت672هـ)، 3/1.

([27])- ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، 46، وينظر كذلك: همع الهوامع شرح جمع الجامع، 104/3

([28])- ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 104/3.

([29])- شرح قطر الندى وبل الصدى، 46.

([30])- الايضاح في علل النحو، ابو اقاسم الزجاجي (ت337هـ)، تح: الدكتور مازن المبارك ن الناشر: دار النفائس – بيروت، ط 5، 1406هـ: 83.

([31])- شرح شذور الذهب: 52، وشرح قطر الندى وبل الصدى: 96.

([32])- اصل الحديث في الجامع الصحيح، البخاري (ت256هـ): 5137 واطرافه، وكذلك سنن ابن ماجه، القزويني: 1872، والسنن الكبرى، للإمام الحافظ ابي بكر احمد بن الحسين البيهقي (ت 458هـ): 123/7.

([33])- لسان العرب، ابن منظور: 588/1.

([34])- شرح شذور الذهب: 52.

([35])- الايضاح العضدي، لأبي علي الفارسي: 1/ 11.

([36])- الخصائص، لأبن جني: 36/1.
([37])- البديع في علم العربي، لأبن الاثير: 44/1.
([38])- المقرب، لأبن عصفور الاشبيلي (ت 669هـ): 1/ 47.
([39])- شرح شذور الذهب: 55.
([40])- ينظر: م. ن: 55.
([41])- ينظر: م. ن: 55.
([42])- ينظر: م. ن: 55.
([43])- شرح شذور الذهب: 55، وشرح قطر الندى: 96.
([44])- الكتاب: سيبويه: 13/1.
([45])- ينظر: المقتضب، للمبرد: 3/1.
([46])- الايضاح العضدي، لابي علي الفارسي: 54/1، والاصول في النحو، ابن السراج: 45/1، شرح المفصل، لابن عيش: 149/1.
([47])- اللمع في العربية، لابن جني: 10.
([48])- البديع في علم العربية، لابن اثير: 46/1.
([49])- الالفية، لابن مالك: 10.
([50])- ينظر: المقدمة الجزولية، المراكشي: 8، واللحمة في شرح الملحمة، ابن = الصائغ: 149/1، ومتن الاجرومية، لابن آجروم: 6، والكناش في فني النحو والصرف، لابي الفداء: 118/1-119.
([51])- لسان العرب: 426/12.
([52])- لسان العرب: 24/7-25.
([53])- معجم اصول الفقه , خالد رمضان حسن , دار الطرابشي للدراسات الانسانية: 175.
([54])- علم اصول الفقه وخلاصة التشريع الاسلامي , عبدالوهاب خلاف: 285.
([55])- معجم اصول الفقه:
([56])- ينظر: العام والخاص عند الاصوليين , مذكرة تخرج ليسانس للطلبة: 25.
([57])- اللمحة في شرح الملحمة: 293/1.
([58])- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: 188.
([59])- الايضاح العضدي: 29.
([60])- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: 188.
([61])- شرح قطر الندى وبل الصدى: 198.
([62])- ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: 198, وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: 188.
([63])- ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: 188-189, شرح قطر الندى وبل الصدى: 199, وحاشية الفيشي على شرح شذور الذهب: 356.
([64])- ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: 189.
([65])- سورة البقرة, الآية: (116).
([66])- ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: 189.
([67])- ينظر: م. ن: 188.
([68])- سورة البقرة , الآية: 221.
([69])- ينظر: حاشية الفيشي على شرح شذور الذهب: 357- 358.
([70])- الفية ابن مالك: 17.
([71])- الكافية في علم النحو: 16-17.
([72])- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: 262/1-263.
([73])- ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: 188.

(74)- المقدمة الجزولية في النحو: 93-94.

(75)- ينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي, حسن خميس الملخ: 25

(76)- ينظر: م. ن: 25-26

(77)- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية, الشاطبي (المتوفى 790 هـ), مجموعة محققين: 241/1

(78)- المقتضب: 276/4

(79)- اللمع في العربية: 98

(80)- الاصول في النحو 148/1

(81)- اللمع في العربية: 99

(82)- المفصل في صنعة الاعراب: 245

(83)- شرح المفصل لابن يعيش: 347/3

(84)- شرح قطر الندى وبل الصدى: 161.

(85)- ينظر: م. ن: 162- 178. ينظر: كذلك: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب:145-150.

(86)- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 347/3.

(87)- شرح قطر الندى وبل الصدى: 161 , و: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب:142.

(88)- ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: 162.

(89)- ينظر: المقتضب: 276/4

(90)- اللمع في العربية: 98 , وينظر ذلك: ارتشاف الضرب من لسان العرب: 907

(91)- شرح المفصل لابن يعيش: 347/3

(92)- اللمحة في شرح الملحمة: 119/1

(93)- سورة الروم , الآية: 3

(94)- مقاييس اللغة:389/4

(95)- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: 195/1

(96)- اللمحة في شرح الملحمة: 293/1.

(97)- الكناش في فني النحو والصرف: 140/1.

(98)- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 250/3.

(99)- ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1079/3.

(100)- م.ن: 1079/3.

(101)- شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك: 74 , ينظر كذلك: تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة: 166/1.

(102)- شرح قطر الندى وبل الصدى: 196.

(103)- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: 186.

(104)- ينظر: حاشية الفيشي على شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: 349-350-351 , وينظر كذلك: حاشية الفيشي على شرح قطر الندى وبل الصدى: 193.

(105)- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: 186.

(106)- حاشية الفيشي على شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: 354.

(107)- ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: 186.

(108)- سورة البقرة: الاية: 184.

(109)- استشهد به ابن هشام في: أو ضح المسالك: 64 , وشرح قطر الندى: 38 , ومغني اللبيب: 962.

(110)- ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: 186-187.

(111)- شرح الكافية الشافية: 331/1.

(112)- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 250/3.

(113)- توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك: 470/1.

(114)- تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة: 167/1-168.

(115)- ينظر: الاصول في النحو 63/1 , الايضاح العضدي: 29-36 , و شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: 250/1 , وشرح المفصل لابن يعيش: 95/1-96 , شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك: 74.

المصادر والمراجع

1. ـ إرتشاف الضرب من لسان العرب، لابي حيان الاندلسي (ت745هـ)، حقيق ودراسة وشرح: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبدالتواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1418هـ.

2. ـ أصل الحديث في الجامع الصحيح، للإمام البخاري (ت256هـ)، تحقيق: د. محمد زهير الناصر، در طوق النجاة – بيروت، 1422هـ.

3. ـ الاصول في النحو، ابن السراج (ت316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر، مؤسسة الرسال، لبنان – بيروت.

4. ـ ألفية ابن مالك , محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ) الناشر: دار التعاون.

5. ـ الأمالي، الزجاجي، (ت 337هـ)، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط2، 1407هـ.

6. ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك , المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ) , المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي , الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

7. ـ الايضاح العضدي، بو علي الفارسيّ (288 – 377 هـ) , المحقق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب – جامعة الرياض) الطبعة: الأولى، 1389 هـ - 1969 م.

8. ـ الايضاح في علل النحو، ابو اقاسم الزجاجي (ت337هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك الناشر: دار النفائس – بيروت، الطبعة الخامسة، 1406هـ.

9. ـ البديع في علم العربية، ابن الاثير (ت606هـ)، تح: د. فتحي احمد علي الدين، الناشر بجامعة ام القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الاولى، 1420م.

10. ـ تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة , شرح ألفية ابن مالك المسمى «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة» , زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (691 – 749 هـ) , تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال , الناشر: مكتبة الرشد، الرياض – المملكة العربية السعودية , الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م.

11. ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل , أبو حيان الأندلسي , المحقق: د. حسن هنداوي , الناشر: دار القلم – دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا , الطبعة: الأولى.

12. ـ تطور الدرس النحوي، حسن عون، معهد البحوث والدراسات العربية، 1970م.

13. ـ التعريفات , علي بن محمد بن علي الجرجاني , تحقيق: نصر الدين تونسي , الطبعة الأولى , شركة ابن باديس للكتاب ـ الجزائر , 2009م

14. ـ توجيه اللمع، احمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق، أ. د. فايز زكي محمد ذياب، أصل الكتاب: رسالة دكتوراه –كلية اللغة العربية جامعة الازهر، الناشر: دار السلام – جمهورية مصر العربية، الطبعة الثانية، 1428هـ.

15. ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك المؤلف: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749هـ) , شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر , الناشر: دار الفكر العربي , الطبعة: الأولى 1428هـ - 2008م.

16. ـ التوقيف على مهمات التعاريف , , زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: 1031هـ) , الناشر: عالم الكتب 38 عبد الخالق ثروت–القاهرة , الطبعة: الأولى، 1410هـ–1990م.

17. ـ الجمل في النحو , أبو قاسم عبدالرحمن بن اسحاق الزجاجي (340هـ) حققه وقدم له الدكتور علي توفيق الحمد، كلية الآداب – جامعة اليرموك- إربد – الاردن، مطبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الاولى، 1404هـ .

18. ـ حاشية الصبان على شرح الاشموني لألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان (ت 1206هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الاولى، 1417هـ.

19. ـ حاشية الفيشي على شرح قطر الندى وبل الصدى , يوسف بن محمد الفيشي المالكي (ت1061هـ)، تحقيق وتعليق: أ. د. محمد ذنون يونس الفتحي، دار الرياحين، بيروت – لبنان، ط1، 1440م.

20. ـ الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ) , الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب , الطبعة: الرابعة.

21. ـ دراسات في علم اللغة، د. كمال محمد بشير, دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

22. ـ سنن ابن ماجه، للحافظ ابي عبدالله محمد بن يزيد القزويني (ت 273هـ او 275هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية – القاهرة، مصورة لدى الريان للتراث – القاهرة: 1872م.

23. ـ السنن الكبرى، للإمام الحافظ ابي بكر احمد بن الحسين البيهقي (ت 458هـ)، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، مكتبة مصطفى البار – مكة المكرمة، 1994م.

24. ـ شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك , بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت 686 هـ) , المحقق: محمد باسل عيون السود , الناشر: دار الكتب العلمية , الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م.

25. ـ شرح الاشموني لألفية ابن مالك، نور الدين الاشموني (ت900هـ)، الناشر، دار الكتب العلمية – بيروت لبنان، 1419هـ،.

26. ـ شرح التسهيل لابن مالك , محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ) المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون , الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان , الطبعة: الأولى (1410هـ - 1990م).

27. ـ شرح الرضي على كافية ابن الحاجب , دراسة وتحقيق، د. يحيى بشير مصري، الطبعة الاولى، ادارة الثقافة والنشر – جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، المملكة العربية السعودية , 1417هـ -1996م.

28. ـ شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش (ت643هـ)، قدم له: الدكتور أميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1422هـ.

29. ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب , جمال الدين ابن هشام الانصاري (ت761هـ) , ومعه كتاب منهى الأَرَب بتحقيق شرح شذور الذهب , للعلامة محمد محي الدين عبدالحميد , اعتنى به أحمد جاسم المحمد , راجعه وقدم له, أ. علاء الدين عطية , دار الدقاق للنشر والتوزيع , ودار الفيحاء للنشر والتوزيع , سورية . دمشق , ولبنان . بيروت , الطبعة الأولى , 2019م . 1440هـ.

30. ـ شرح قطر الندى بل الصدى، جمال الدين ابو محمد عبدالله بن يوسف ابن هشام الانصاري(ت761هـ) , ومعه رسالة في مدح النحو لأبو المعالي عبدالقادر القصاب الدير عطاني , قدَّم له فضيلة الشيخ عبدالغني الدقر , وحققه واتم هوامشه وشجره: عبدالجليل العطا البكري , مكتبة دار الفجر . دمشق , الطبعة الرابعة , 2012م . 1433هـ.

31. ـ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية , أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ) , تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار , الناشر: دار العلم للملايين – بيروت , الطبعة: الرابعة 1407 هـ - 1987 م.

32. ـ علم اصول الفقه وخلاصة التشريع الاسلامي , عبدالوهاب خلاف , دار الفكر العربي , 1996م.

33. ـ الكافية في علم النحو، لأبن الحاجب (ت 646هـ)، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة، ط1، 2010م.

34. ـ الكتاب، سيبويه (ت180هـ)، تحقيق: عبدالسلام هارون، الطبعة الثالثة، 1408هـ.

35. ـ الكناش في فني النحو والصرف , الكناش في فني النحو والصرف , أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: 732 هـ) , دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام , الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان , عام النشر: 2000 م.

36. ـ لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711هـ) الناشر: دار صادر – بيروت , الطبعة: الثالثة - 1414 هـ.

37. ـ اللمحة في شرح الملحة , المؤلف: محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: 720هـ) , المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي , الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية , الطبعة: الأولى، 1424هـ/2004م.

38. ـ اللمع في العربية، ابن جني (ت392هـ)، تحقيق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت.

39. ـ متن الآجرومية , ابن آجُرُّوم محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، أبو عبد الله (المتوفى: 723هـ) , الناشر: دار الصميعي الطبعة: 1419هـ-1998م. ,

40. ـ المدرسة النحوية في مصر والشام , في القرنين السابع والثامن للهجرة، د. عبدالعال سالم كرم، مؤسسة الرسالة، ط2، 1401هـ.

41. ـ معجم اصول الفقه , خالد رمضان حسن , دار الطرابشي للدراسات الانسانية.

42. ـ معجم مقاييس اللغة , أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ) , المحقق: عبد السلام محمد هارون , الناشر: دار الفكر , عام النشر: 1399هـ - 1979م.

43. ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب , عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ) , المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله , الناشر: دار الفكر – دمشق , الطبعة: السادسة، 1985م.

44. ـ المفصل في صنعة الاعراب , محمد بن عمر الزمخشري (ت 538هـ) ويذيله كتاب المفضل في شرح ابيات المفصل، للسيد محمد بدر الدين ابي فراس النهساني الحلبي، قدم له وبوبه،

45. د.علي بو ملحم، دار مكتبة الهلال – بيروت –لبنان، ط1، 1993م.

46. ـ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك),أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى 790 هـ),، بيروت.

47. ـ المقتضب , ابو العباس المبرد (ت285هـ)، تح: محمد عبدالخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب – بيروت.

48. ـ المقدمة الجزولية، لعيسى بن عبدالعزيز بَلَلْبَخث الجزولي البربري المراكشي ابو موسى محمد احمد جمعة، طبع ونشر: مطبعة ام القرى، جمع تصويري: دار الغد العربي.

49. ـ المقرب، لأبن عصفور الاشبيلي (ت 669هـ)، تحقيق: احمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري – مطبعة العاني – بغداد، ط1، 1391هـ – 1971م.

50. ـ مناهج التأليف النحوي , كريم حسين ناصح الخالدي , دار صفاء للنشر والتوزيع , الاردن – عمان , الطبعة الاولى , 2007م , 1427هـ.

51. ـ موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم , محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد 1158هـ) تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم تحقيق: د. علي دحروج نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت الطبعة: الأولى - 1996م.

52. ـ نظرية الأصل والفرع في النحو العربي, حسن خميس الملخ , دار الشروق للنشر والتوزيع , عمان ـ الاردن, ط 1, 2001م.

53. ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تح: عبدالحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوقيفة – مصر.

الرسائل والأطاريح

1. ألفية ابن مالك بين بن عقيل والخضري (دراسة مقارنة) قدمت لنيل درجة الماجستير في اللغة وآدابها، اعداد زياد توفيق محمد ابو كشك، اشراف، أ.د. احمد حسن حامد، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية – نابلس، فلسطين، 2005م.

2. العام والخاص عند الاصوليين , مذكرة تخرج ليسانس للطلبة: عشور يسرى , بنور ايمان , بن جعفر مريم , حرشاو هدى , إشراف: رحماني نجية , جامعة محمد بوضياف – المسيلة – كلية العلوم الانسانية والاجتماعية – قسم العلوم الاسلامية , 2018-2019 م: 25.

المنشورات والدوريات

1. مناهج التأليف النحوي بحث ومناقشة , د. غانم قدوري الحمد , مجلة فصلية ثقافية تصدر بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث , الإمارات . دبي , العدد الرابع والأربعون , 1424هـ.

2. منهج ابن السراج في كتابه الاصول،، أ. مسعود غريب، جامعة قاصدي مرباح ورقله – الجزائر، منشورات مجلة الأثير، العدد الثامن عشر.